نيكاراغوا

بادرة ثورية

أطلقت الحكومة المؤقتة في نيكاراغوا ، سراح ٢٦٨ جنديا من قوات الحرس الوطني السابق ، وذلك في أول خطوة عفو تتخذها الحكومة منذ توليها السلطة قبل حوالي شهر . وكان هؤلاء الجنود معتقلين في سجن بيمد ١٢ ميلا الى شمال العاصمة ماناغوا . وقد اعلن وزير الداخلية ، القائد توماس بورج ، امام الجنود السابقين ان الحكومة ستمنح الحرية لآلاف آخرين ، قائلا : « اننا واثقون بانكم ستعودون الى بيوتكم وتباشرون العمل » .

واضاف بورج : « ان الثورة الساندينية ستمنح الفلاحين بما في ذلك أنتم ايضا ، الفرصة للعمل في الارض . ولديكم خيارين : العودة مرة أخرى لتكونوا من أتباع سوموزا وحمل السلاح ضد الشعب ، او خدمة البلاد والعمل في الارض » . وعندما سأل الجنود عن الخيار الذي سيختارونه اجاب الجنود بانهم سيختارون خدمة البلاد والعمل في الارض ، بل وحمل السلاح ضد الديكتاتور السابق اذا ما استدعت الضرورة ذلك .

والجدير بالذكر ان هناك ما لا يقل عن الف جندي من الحرس الوطني الباند مختبئون في سفارات أجنبية وفي مراكز للصليب الاحمر وفي كنائس في انحاء نيكاراغوا ، ينتظرون قرار الحكومة بشأن العفو عنهم أو محاكمتهم كمجرمي حرب . ولم يتردد وزير الداخلية بورج ، في الاعلان عن وجود ٥٠٠ جندي من الحرس الوطني قيد الاعتقال في البلاد ، وقال بانه سيتم اطلاق سراح معظمهم في وقت قريب جدا .

ويجيء قرار العفو هذا والاعلان عن النية باطلاق سراح المزيد من جنود الحرس الوطني كدليل على ثقة الثورة الساندينية بقوتها ، وبقدرتها على مواجهة أية محاولات معادية من جانب قوى الثورة المضادة ، وحرصها على اظهار هذه الثقة كتحذير لأية جهة تساورها نوايا بخلق متاعب للحكم الجديد تسهل أية محاولة لاستيعاب الثورة .

القائد بورج لدى اطلاق سراح الدفعة الاولى من الجنود السابقين .

البرازيل :
عشرات الآلاف من العمال يضربون عن العمل في شتى الولايات البرازيلية

تشهد الولايات البرازيلية حاليا موجة من الاضرابات العمالية شملت كل القطاعات الصناعية وقطاع البناء والخدمات وغيرها ، ولقد عبر عن هذه الموجة بان الولايات البرازيلية وبرازيليا بالذات تشهد شللا عاما في النشاط الاقتصادي والاجتماعي اثر هذه الموجة .

فلقد قدر بان أكثر من ١٥٠ الف عامل وموظف ومستخدم قد توقفوا عن العمل في ست ولايات ، ويطالب العمال بمضاعفة أجورهم بعد موجة الغلاء الذي اصاب الحياة . ففي برازيليا اضرب قطاع البناء بأكمله ، وفي بورتو اليكرو الاضراب لم يزل حاميا ومستمرا منذ ١٥ آب في قطاع البناء ، وقد قدر عدد المضربين بـ ٦٠ الف عامل ، ولقد استجاب عمال آخرون للاضراب فشمل سوآق وجباة سيارات المواصلات العامة مما ادى الى شلل كامل للحياة .

وفي الولايات ريدو جانيرو وبايا ، تابع المدرسون في الابتدائية والثانوية اضرابهم الذي بدا منذ أسبوعين ، ولقد ردت الدولة على اضرابهم بلسان وزير العمل بان اضرابهم غير شرعي وذلك لان القانون يمنع الاضراب في قطاع التعليم العام ، ولذلك سيحرمون من الاجور طيلة فترة الانقطاع عن العمل مما حدى بالمدرسين الى مواصلة اضرابهم وطالبوا النقابات الاخرى بمساندتهم . وبالفعل ففي ضواحي ميناس جيرس وفي العاصمة وفي بيلو اورزانتي اضرب ٣٠ الف موظف يعملون في البلدية ، وتبعهم عمال البريد والبرق ، وتبعهم ايضا اضراب عمال ومستخدمي البنوك الخاصة.

واعلن عمال الحديد والصلب في مدينة ديفينو بوليس عن مساندتهم وتوقفوا عن العمل ايضا ، وفي المدن كاتيبت وموروفيللو في نوفاليما وأورو برانكو توقف نهائيا عن العمل ، وهكذا تبدو البرازيل وكأنها مقدمة على هاوية الشلل الاقتصادي الكامل .

والجدير بالذكر ان البرازيل هي احدى أكبر دول العالم الثالث في ديونها الخارجية التي بلغت حسب تقديرات البنك الدولي ٤٠ مليار دولار ، والتي يعتقد البنك نفسه بانها لو توقفت هي والمكسيك عن دفع ديونها لاضطر البنك الى خلق الكثير من مؤسساته المصرفية !!

أرباح الرأسمالية من الدول النامية

ستبلغ الارباح الصافية التي تحصل عليها الاحتكارات الاجنبية من الدول النامية قبل نهاية ١٩٨٠ الى ٢٣٠٧ مليار دولار ، وقد كان تدفق رأس المال الاميركي الى البلدان النامية مليارا و ١٧٤ مليون دولار خلال اعوام ١٩٥٠ — ١٩٧٤ بينما وصلت أرباح الشركات الاميركية الى ٥ مليارات و ٢١٦ مليون دولار ، وعلى هذا النحو ربحت الاحتكارات الاميركية ما يزيد على ٤ مليارات دولار .

المرض والجهل يهدد العالم الثالث

في تقرير حديث لمنظمة اليونسيف العالمية التابعة للامم المتحدة قدر بان عدد سكان العالم الثالث الذين لا يحصلون على الماء النقي والخدمات الصحية الاساسية بالف مليون نسمة ، ويزيد عدد الاطفال الذين هم خارج المدارس عن ٣٠٠ مليون طفل ، وعدد البالغين الذين فاتتهم فرص التعليم عن ٨٠٠ مليون نسمة . وهذا العدد في تزايد مستمر . اما علماء التغذية الذين يحددون ٢٣٥٠ وحدة حرارية من الغذاء اللازم للفرد البالغ يوميا ، فقد لاحظوا بان ٤٠ ٪ من سكان العالم الثالث لا يحصلون على هذا القدر .

الشركات الاحتكارية ونفقات السلاح

وصلت نفقات دول العالم الثالث العسكرية الى ٤٢٤ الف مليون دولار في خضم السنوات العشرين الماضية وهي تنمو بضعف معدل نمو ناعدنها الاقتصادية ، وتنفق هذه البلدان اليوم أكثر من ١٤ ٪ من النفقات على الشراءات العسكرية ، وهذا بالنسبة لها عبء لا يطاق ، وعقبة كبيرة امام تطورها الاقتصادي والثقافي ، وتزيد الدول الراسمالية أيضا من حجم نفقاتها للاسلحة ، فالاقتصاديون الغربيون يذكرون بان نفقات التسليح هي أحد الاسباب الرئيسية لوصول معدل التضخم السنوي الآن الى ١٢ ٪ و ١٥ ٪ مما ادى الى زيادة الاسعار ، وتراكم الازمات .

وصناعة السلاح في الدول الراسمالية تسيطر عليها وتحتكرها بضع شركات تتراوح ما بين ٢٥ الى ٣٠ شركة ، واشهرها في اميركا « لوكهيد ، جنرال الكتريك، بوينغ ، ماكدونال، دوغلاس .. الخ » وفي ألمانيا الغربية ميسر شميت ، بيلكوف بلوم ، سيمنس ، تليفونكن ، وفي فرنسا دانسو .

فاذا كان ربح الشركات الاميركية الكبيرة التي تنتج البضائع الاستهلاكية المدنية هو ١٠ ٪ عام ١٩٧٣ فان الشركات الاحتكارية التي تنتج السلاح حققت معدلا ربحيا يزيد على ٥٦ ٪ . فالاسلحة الاميركية المصدرة عام ١٩٦٣ بلغت قيمتها ٤٤٠٠ مليون دولار ، وعام ١٩٧٣ وصلت قيمتها الى ٨٧٠٠ مليون دولار . اما عام ١٩٧٥ فلم تحتسب الا صادرات المجمع الصناعي الاميركي وحده التي بلغت قيمة صادراته ٩٣٠٠ مليون دولار .

جنود هندوراس يتدربون ، ولكن الانقسام موجود في المؤسسة العسكرية

واشنطن قلقة على هندوراس؟

ليس جديدا القول بان الولايات المتحدة تزداد قلقا على الاوضاع في اميركا الوسطى بعد انتصار الثورة الساندينية . وليس جديدا القول بان الولايات المتحدة ستنشط وبكافة السبل الممكنة لديها من أجل منع تحقيق « نظرية الدومينو » في تلك المنطقة من أميركا اللاتينية . ولكن الجديد ان يبدي المحللون السياسيون في واشنطن شيئا من التشاؤم بخصوص مصير الهندوراس ، جارة نيكاراغوا.

فالهندوراس هي اضعف بلدآن اميركا الوسطى الخمسة اقتصاديا ، وقد أصبحت اليوم اضعفها سياسيا ايضا . فمن بعد سلسلة من الفضائح المتعلقة بالفساد وبسوء استخدام السلطة ، والتي طالت قيادات عسكرية ، اصبحت القوات المسلحة ضعيفة ومنقسمة .

ففي أوساط العسكريين الذين يحكمون البلاد من خلال مجلس ضباط ، هناك خلافات سياسية اثارت شائعات عن وجود ضباط ماركسي الاتجاه . ورغم أن الفوارق الطبقية ليست على ذات الدرجة من الاتساع كما هي في غواتيمالا والسلفادور مثلا ، الا ان جماهير شعب الهندوراس تبدو متأهبة « لتغيير » ما .

ففي هذا البلد الذي لا يزيد عدد سكانه عن ٣ ملايين نسمة ، هناك نقمة متزايدة على الاصلاح الزراعي ، وتصاعد لقوة ونفوذ الشيوعيين الذين يسيطرون على النقابات وعلى الاتحادات الطلابية .

وهذا الامر هو مصدر قلق متزايد لدى العسكريين اليمينيين المحكمين بمصير البلاد ، حتى الآن . ولهذا كان موقف هندوراس ابان الثورة النيكاراغوية مثيرا للانتباه . فقد عكس هذا القلق والارتباك الذي تعيشه الطغمة العسكرية الحاكمة .

فقد كان هدف هذه الطغمة خلال الثورة النيكاراغوية ، البقاء والاستمرار . لذلك ساعدت الطغمة الدكتاتور سوموزا ، ولكنها في الوقت نفسه لم تجد مفرا من السماح للثوار الساندينيين باستخدام اراضي الهندوراس كنقطة انطلاق وكمجال لتلقي الاسلحة وغيرها من التزويدات .

ورغم أن الطغمة الحاكمة تتحدث عن اختيارها البقاء على « الحياد » اليوم ، من بعد انتصار الثورة الساندينية ، في أي « صراع قادم » بين ماناغوا والديكتاتوريات العسكرية في جوارها ، الا ان المحللين العسكريين في واشنطن يرون بان « لا أمل من هذا الهدف » ويكادون يؤكدون بان هندوراس « ستفلت » لا محالة. وهم يبررون « تشاؤمهم » بالاشارة الى عودة انتعاش حركة الكفاح المسلح هناك بعد انتصار الساندينيين ، والى حقيقة ان لهندوراس حدودا مفتوحة مع نيكاراغوا تسهل الاتصال بين هذه الحركة وبين الساندينيين ...

الارجنتين

البوليس يسرق من منظمة حقوق الانسان اسماء السياسيين المختفين

سطى البوليس الارجنتيني على بنايات عائده الى ثلاث منظمات لحقوق الانسان في العاصمة بونيزيرو وسرق الملف الخاص الذي اعدته المنظمات الذي يحوي اسماء آلاف السياسيين المختفين ، الذين اختفتهم الحكومة العسكرية ما بين عام ١٩٧٤ الى ١٩٧٨ .

صرحت بذلك السيدة « مونيكا كوردوبا » سكرتيرة جمعية آباء المختفين سياسيا في الارجنتين ، والتي أوقفها البوليس اثر ذلك .

مما ادى بالمنظمات الثلاث المذكورة بتأييد كلام السكرتيرة ، واضافت المنظمات بأن البوليس قام بهذه العملية قبل شهر من بدء زيارة لجنة حقوق الانسان الى العاصمة بونيزيرو .

ومن ناحية أخرى تقوم حاليا منظمة رسمية عالمية باجراء تحقيق بالامر مع البوليس الذي ادعى « بأن العدالة تقوم باجراء تحقيق مع شهود زور أدلوا بشهاداتهم الى المنظمات المذكورة حول عدد السياسيين المختفين » .

والجدير بالذكر ان عدد المختفين ما بين ١٩٧٤ — ١٩٧٨ قدر بـ ٥٧٥٠ الى ١٥ ألف سياسي بالعمل في المنظمات اليسارية والكفاح المسلح، ولقد اعلنت المنظمة العالمية بان عدد الذين قتلوا رسميا من قبل البوليس في الفترة نفسها هو ثلاثة آلاف مواطن . ولقد اعترف الجنرال فيديلا رئيس الدولة بان حالات قمع قد مورست ضد رجال العصابات ، الا ان المصادر الرسمية لم تذكر اي عدد حقيقي للقتلى السياسيين .

وعلى صعيد سياسي ذكر آن الجنرال سوارز ميزون قائد اركان الجيش قد اكد بان المسؤولين في الدولة واقفوا على قرار يقضي بان يكون رئيس الدولة القادم عسكريا ، ولن تسلم السلطة للمدنيين قبل عام ١٩٨٦ .